

تطور البرلمان في عهد شارل الاول واثره على انكلترا (1649-1625)

الاستاذ المساعد الدكتور
تماضر عبد الجبار ابراهيم الاحمدي
قسم التاريخ
كلية التربية الاساسية
الجامعة المستنصرية
الأيمل: leath2007abr@yahoo.com

الخلاصة

تناولت الدراسة تطور البرلمان في عهد الملك شارل الاول واثره على انكلترا (1625-1649), اذ تميز عهده بازدياد الصراعات مع البرلمان على الرغم من ان ذلك الصراع بدا في عهد والده الملك جيمس الاول بسبب حاجته الى الاموال لتمويل حروبه, وتطور الأحداث يوضح مراحل تطور البرلمان والاساليب التي اتخذها لمواجهة تلك العقبات التي تمثلت في الحكم الفردي والملكية المطلقة وحق الملوك الالهي في الحكم, اذ ادت تلك الصراعات الى حل البرلمان لمدة احدى عشر عاما, وحكم الملك شارل الاول انكلترا حكما فرديا, الا ان الضرورة استوجبت على الاخير استدعى البرلمان الذي اصدار اللوائح الاصلاحية وهما ملتمس الحقوق عام 1628 والاحتجاج العظيم عام 1641, وادت تلك الصراعات الى حدوث حرب الاساقفة الاولى والحرب الالهية الاولى والحرب الالهية الثانية, وتمكن البرلمان من اضعاف سلطة الملك المطلقة وتحرره من القيود الملكية واصدار قوانينه وفق بنود الدستور.

The Evolution of the Parliament under Charles I and its Effect on England (1625-1649)

Assistant Professor

Dr. Tamadhur Abdul Jabbar Ibrahim AL-Ahmedi

ABSTRACT

The study examined the development of the Parliament during the reign of King Charles I and his influence on England (1625-1649). His reign was characterized by increasing conflicts with the Parliament, although this conflict appeared during the reign of his father King James I because of his need for money to finance his wars. The stages of the development of the parliament and the ways it took to face these obstacles, which were represented in the individual rule and absolute monarchy and the right of divine kings to govern, as these conflicts led to the dissolution of Parliament for eleven years, and ruled King Charles I England individually, Who issue the original regulations in 1628 And the great protest in 1641, which led to the first bishops' war, the first civil war and the second civil war, and the parliament was able to weaken the monarch's absolute authority and liberate him from royal restrictions and issue his laws according to the provisions of the constitution.

تهدف الدراسة الى دراسة تطور البرلمان في انكلترا اثناء عهد الملك شارل الاول (1625-1649) واثار ذلك التطور على انكلترا، لما اهمية تلك المدة وما رافقها من تطورات وصراعات بين الملك والبرلمان، تلك الصراعات التي ادت الى اصدار اللوائح الاصلاحية من جانب البرلمان وهما ملتزم الحقوق عام 1628 والاحتجاج العظيم عام 1641، وادت تلك الصراعات الى حدوث حرب الاساقفة الاولى في اسكتلندا عام 1639، والحرب الاهلية الاولى عام 1642 والحرب الاهلية الثانية عام 1648، وبالتالي قاد تلك الحروب الى تحرير البرلمان من القيود الملكية وتطبيق قوانينه واصلاحاته وفق الدستور .

اعتمدت الدراسة على منهجية وحدة الموضوع. وكان لا بد لنا في بداية الدراسة التطرق الى نشأة الملك شارل الاول لأهمية تأثير ذلك على اسلوب حكمه كملك، فقد ادى صراع الملك شارل الاول مع البرلمان لعله، وحكم انكلترا حكما فريدا لمدة احدى عشر عاما، الا ان حاجته الى الاموال بسبب الحروب التي خاضها ادى الى استدعى البرلمان، الا ان البرلمان تمكن من اضعاف سلطته المطلقة وتقييد صلاحيته ومحاكمته عام 1649.

قسم البحث الى ثلاث فصول ومقدمة وخاتمة وقائمة مصادر.

تناول الفصل الاول بعنوان (حياة شارل الاول وبداية حكمه لإنكلترا) ثلاث مطالب، الاول نشأة الامير شارل، والثاني ولي العهد الامير شارل (1612-1624)، اما الثالث بداية حكم شارل الاول. اما الفصل الثاني كان بعنوان (حكم الملك شارل الاول لإنكلترا (1625-1640) تطرق الى مطلبين، الاول علاقه مع البرلمان الانكليزي (1625-1629)، اما الثاني حكمه الفردي (1629-1640). ودرس الفصل الثالث الذي كان بعنوان (سياسة الملك شارل الاول) في ثلاث مطالب، الاول سياسته في اسكتلندا (1633-1639)، والثاني علاقه مع البرلمان عام 1640، والثالث اعمال البرلمان الطويل (1640-1649) .

ان دراسة البرلمان الانكليزي في القرن السابع عشر ليس بالأمر السهل بالنسبة للباحث لصعوبة الحصول على وثائق البرلمان في تلك المدة، الا ان بعض المصادر عرضت وثائق البرلمان في تلك المدة في فصل مستقل، وتناولت تفاصيل تلك الوثائق بشكل دقيق، وكان اهمها كتاب كيرزون بعنوان الثورة الانكليزية

Guizot, F., History of The English Revolution, London, 1958.

والكتاب الاخر الوثائقي هو مالكن مايكل بعنوان نبلاء العائلة الاوربية المالكة

Maclagan, Michael, Lines of Succession: Heraldry of the Royal Families of Europe (2nd ed.), London, 1999.

الفصل الاول

حياة شارل الاول وبداية حكمه لإنكلترا

اولا: نشأة الامير شارل :

ولد في قصر دنفرملين (Dunfermline) في اسكتلندا، انكلترا في التاسع عشر من تشرين الثاني 1600، وهو الابن الثاني لجيمس الأول ستوارت (او جيمس السادس) (1603-1625) وأن من الدنمارك، تربى في كنف مربيين اسكتلنديين وإنكليز لأنه ولد مريض وضعيف (يعاني مرض الكساح). وكان تقليد ملوك انكلترا يجب ان يعد الابن الثاني كفارس، لذلك عين دوق يورك (York) في كانون الثاني 1605، ليتولى تدريبه كفارس، وكذلك عين توماس

موراي معلم، يعلمه الكلاسيكية واللغات والرياضيات والدين، وصار الامير شارل فارس في عام 1611⁽¹⁾، ولقب دوق ألباني (Duke of Albany)، اللقب التقليدي للولد الثاني للملك، بالإضافة الى القاب اخرى الماركيز أورموند (Marquess of Ormond)، وإيرل روس (Earl of Ross)، واللورد أردمانوش (Lord Ardmannoch). بالرغم من ان الامير شارل صار فارس ورامي بارز لكنه كان اقل كفاءة من اخية الاكبر هنري ولي عهد انكلترا، غير ان وفاة الاخير بسبب التيفويد في تشرين الثاني 1612 صار الامير شارل ولي عهد انكلترا وعمره اثناء عشر عاما، ولقب بعدة القاب دوق كورنوال (Duke of Cornwall) ودوق روثيساي (Duke of Rothesay)، وبعد أربع سنوات صار أمير ويلز وإيرل شيبستر في تشرين الثاني 1616⁽²⁾. نستدل على ان الامير شارل اعد كفارس منذ الصغر وليس ولي عهد انكلترا، ذلك لأنه الابن الثاني للملك وحسب تقليد الملوك يجب ان يعد كفارس، الا ان وفاة اخية الاكبر ولي عهد انكلترا ادى ذلك الى ان يتولى مكانه الامير شارل ويكون ولي عهد انكلترا.

السؤال الذي يتبادل الى الأذهان، كيف اثرت صفاته الشخصية على ممارسة سلطته كملك؟

عانى الامير شارل في طفولته مرض المفاسل (الكساح)، وكان لديه عقبة في كلامه (الفأفة) جعلته منزعج منها طوال حياته. وفي الحقيقة كانت نشأة في الطفولة لها تأثير كبير على أحداث حكمه حتى بلغ اثني عشر عاما، اذ كان قد عاش في ظل أخيه الأكبر سنا وأكثر ثقة هنري، والآخر قويا جسديا، وولي عهد إنكلترا حتى وفاته بسبب الحمى (التيفويد) بداية تشرين الثاني 1612، واسرته لم تهتم بالأمير شارل الا اهتمام ضئيل لأنه الاصغر سنا ومريض، لذلك فقد نشأ خجولا وغير قادر على التواصل بسهولة، وحساسة يفتقر إلى الثقة في قدراته الخاصة، الا انه كان ذو اخلاق اعجب كل من التقى به، وذكيا وإدراكيا في بعض الأمور، منها انه أهتم بشكل مميز بالفنانين والمهندسين المعماريين، وكان له مقر في وايتهاال ووندسور الذي ضم مجموعة كبيرة من تلك الاعمال الفنية المميزة، وكذلك يحب الصيد والخيول، لذا تركت طفولته الأولى بصماتها على سلوك شارل الاول كملك⁽³⁾.

تزوج شارل الاول الأميرة الفرنسية هنريتا ماريا البالغة من العمر خمسة عشر عاما في انكلترا في الثالث عشر من حزيران عام 1625، وبعد مرور ثلاث سنوات على زواجهما صار لديه تسعة اولاد، وكانوا أربعة أبناء وهم (شارل الذي توفي في سن المراهقة، شارل الذي أصبح الملك شارل الثاني، جيمس هنري، وخمس بنات (ماري، إليزابيث، آن، كاثرين، هنريتا آن)⁽⁴⁾. كان لابد لنا من التطرق الى تفاصيل تنشئه وشخصيته، التي كان لها اثر هامة في الطريقة التي تعامل بها مع الأحداث اثناء مدة حكمه، وما لها من تأثير مباشر على انكلترا.

ثانيا: ولي العهد الامير شارل (1612-1624):

تزوجت إليزابيث شقيقة الامير شارل فريديريك الخامس (1619-1632)⁽⁵⁾ امير البلاتينات الالمانية على نهر الراين عام 1612، وانتقلت إلى هايدلبرغ (جنوب غربي ألمانيا). وبعد ان تمردوا البوهيميون ضد ملكهم فرديناند الكاثوليك⁽⁶⁾ في آب عام 1618، اختاروا فريديريك الخامس بدلا عنه الذي كان زعيم الاتحاد البروتستانتى، وقبول الاخير التاج البوهيمي في تحد للإمبراطور فرديناند الكاثوليك، وادى ذلك الى حدوث الاضطراب الذي من شأنه تطور إلى حرب الثلاثين عاما (1618-1648). اما موقف الملك جيمس الاول الذي تردد في تقديم الدعم لفريديريك الخامس وحاول التوسط بينه وبينه الاسبان والنمسا في البداية، الا انه الاهلين في لندن والبرلمان الإنكليزي كان تأييدهم كبيرا لفريديريك الخامس، لأنه صراع بين الكاثوليك والبروتستانت، وبعد ضغطهم الشديد على الملك جيمس الاول قدم المساعدة له، وقاد الامير شارل معركة الجبل الأبيض بالقرب من براغ عام 1620، غير انه خسر فيها، واحتلت الأراضي في البلاتينات من جانب قوات هابسبورغ الهولندية والاسبانية⁽⁷⁾. يتوضح لدينا بان الملك جيمس الاول تردد في البداية في تقديم المساعدة العسكرية الى فريديريك الخامس زوج ابنته واقتصر دعمه على التوسط بين الاطراف المتنازعة، وذلك بسبب ارتيابه من توتر علاقة انكلترا مع اسبانيا.

في الاثناء تلك، دعا الملك جيمس الاول البرلمان الإنكليزي للانعقاد في عام 1621، وكان البرلمان الإنكليزي خاضعة لسيطرته، واثناء انعقاده طلب الملك جيمس الاول المال دون ان يبين لأعضائه السبب، لذلك منحه البرلمان الإنكليزي مبلغا جزئيا، بالرغم من ذلك لم يعلن الملك جيمس الاول سبب حصوله على الاموال، وكان اعضاء البرلمان الإنكليزي يرغبوا الموافقة في إنفاذ قوانين الاسترداد، وحملة بحرية ضد إسبانيا، والزواج البروتستانتى لابنه امير ويلز شارل، لذا حاول مجلس العموم التصويت على الضرائب مشروطا بإعلان الحرب على إسبانيا، وناقشوا مظالم الاهلين في انكلترا وخاصة الاحتكارات الغير قانونية التي زادت عن حدها، وكذلك اتهم البرلمان الإنكليزي فرنسيس بيكن (Francis Bacon)⁽⁸⁾ مستشار جيمس الاول بالفساد أمام مجلس اللوردات، وامروا بإقالته من الوزارة لأنه اخذ

الرشوة، إلا ان الملك جيمس الاول أصر على أن يهتم مجلس العموم بالشؤون الداخلية وللملك صلاحية الشؤون الخارجية التي تتمثل بإعلان الحرب ضد اسبانيا، غير ان اعضاء البرلمان الانكليزي احتجوا على أن لهم الحق في حرية التعبير في مجلس العموم، مطالبين بالحرب ضد اسبانيا وأميرة ويلز يجب ان تكون بروتستانتية وليس كاثوليكية، وكان اصرار اعضاء البرلمان الانكليزي على رأيهم بعد اجتماعهم في جلسة ثانية في السنة نفسها، بالإضافة الى طلبهم طرد السفير الاسباني كوندومار (Condomar) الذي تمكن من اقناع الملك جيمس الاول في عدم دخول انكلترا الحرب ضد اسبانيا، متخذا حجة انسحاب اسبانيا من البلايينات، اما موقف الامير شارل الذي ايد والده في انتهاك مجلس العموم صلاحيات والده الملكية، لذا حل الملك جيمس الاول البرلمان في كانون الثاني 1622⁽⁹⁾. نستدل على ان البرلمان الانكليزي كانت سلطته ضعيفة والملك يفرض عليهم الموافق على الامور دون مناقشتها، وفي حالة الاعتراض عليها من جانب البرلمان يلجئ الملك جيمس الاول الى حل البرلمان ليتمكن من تنفيذ قرارته في تلك الامور دون تدخل البرلمان.

في الوقت نفسه، كان الملك جيمس الاول يسعى إلى زواج ابنه امير ويلز شارل من الأميرة ماريا آنا من إسبانيا التي هي ابنة أخ فرديناند الكاثوليك، كوسيلة دبلوماسية لتحقيق السلام في أوروبا، وشجع دوق باكنغهام (Duke of Buckingham)⁽¹⁰⁾ الملك جيمس الاول على ذلك الامر، لذا سافر الامير شارل مع دوق باكنغهام إلى إسبانيا بشكل غير رسمي في محاولة للتوصل إلى اتفاق حول المبادرة الإسبانية وزواج الامير شارل من الاميرة ماريا آنا في شباط 1623، وكان لدوق باكنغهام تأثير كبير على الأمير شارل في التباحث مع الاسبان، غير ان المفاوضات مع إسبانيا لم تلق تأييدها بشكل عام في انكلترا، اذ ان الاهلين والبرلمان الانكليزي كانا معاديا حيال إسبانيا والكاثوليكية، الا ان تلك المفاوضات فشلت بسبب طلب الإسبان أن يتحول الأمير شارل إلى الكاثوليكية كشرط لتلك المبادرة، وأصر الإسبان على التسامح مع الكاثوليك في إنكلترا، وإلغاء قوانين العقوبات، غير ان الأمير شارل رفضها لان البرلمان الانكليزي لن يوافق عليها، لذا امهلته إسبانيا مدة عام لقبول تلك الشروط، وعندما عاد الأمير شارل إلى لندن في تشرين الأول 1623، رحب الاهلين في انكلترا بفشل تلك المبادرة وعدم زواجه من الاميرة الاسبانية ماريا آنا، لذلك شجع دوق باكنغهام الملك جيمس الاول الى إعلان الحرب ضد إسبانيا⁽¹¹⁾. نستدل على ان اسبانيا حاولت استغلال تفوقها العسكري في الاثناء تلك لفرض شروطها على إنكلترا، الامر الذي ادى لفشل المصاهرة بين الدولتين.

اعلان الحرب على اسبانيا كان يتوجب على الملك جيمس الاول جمع الاموال اللازمة للحرب، وشجعه مستشارية على استدعى البرلمان الانكليزي ليتمكن من طلب الإعانات للحرب عام 1624، الا انه فشل في الحصول على الدعم من البرلمان الانكليزي، وعلى اثرها أقال اثنين هما أمين الصندوق ليونيل كرانفيلد (Lionel Cranfield) والإيرل الأول ميدليزكس (1st Earl of Middlesex)، اللذان عارضا الحرب البرية على أساس التكلفة، وكانوا يفضلوا حرب بحرية ضد اسبانيا. بالرغم من ذلك جهز الملك جيمس الاول جيشا مؤقتا مول بشكل غير كاف بقيادة إرنست فون مانسفيلد (Ernst von Mansfeld) لاستعادة البلايينات، ولم يتمكن الجيش من التقدم أبعد من الساحل الهولندي بداية عام 1624، كانت الاوضاع تزداد سوءا والملك جيمس الاول وجد صعوبة بالغة في السيطرة على البرلمان الانكليزي حتى وفاته في اذار 1625، وبعد وفاة الاخير تولى الامير شارل ودوق باكنغهام السيطرة الفعلية على انكلترا⁽¹²⁾. نستوضح ان الملك جيمس الاول كان على خلاف حاد مع البرلمان الانكليزي اثناء مدة حكمه، ولم يحاول ان يتخذ وسائل دبلوماسية لأنها ذلك الخلاف لتمسكه بنظرية الحق الالهي للحكم.

ثالثا: بداية حكم شارل الاول (Charles I):

حكم شارل الاول إنكلترا واسكتلندا وإيرلندا في السابع والعشرون من اذار 1625 حتى الثلاثون من كانون الثاني 1649، بعد وفاة والده الملك جيمس الأول (1603-1625). كان فشل التعاون مع اسبانيا ادى الى توجه شارل الاول ودوق باكنغهام إلى فرنسا لتوظيف التعاون معها، لذا تزوج شارل الاول بالوكالة الأميرة الفرنسية هنريتا ماريا (Henrietta Maria) البالغة من العمر خمسة عشر عاما في باريس بداية ايار 1625، ثم تزوجا في انكلترا في الثالث عشر من حزيران 1625، وعمد شارل الاول الى تأخير عقد أول برلمان له حتى بعد الحفل الثاني لزوجاه لمنع أي معارضة لذلك الزواج، اذ كان العديد من اعضاء مجلس العموم يعارضون زواج الملك من اميرة كاثوليكية، خوفا من ان يرفع شارل الاول القيود المفروضة على الكاثوليك، ويقوض المؤسسة الرسمية لكنيسة انكلترا التي تم اصلاحها، وعلى الرغم من تعهد الملك شارل الاول للبرلمان الانكليزي بعدم رفع بعض القيود الدينية المفروضة على الكاثوليك، الا انه وعد بذلك في معاهدة الزواج السرية مع شقيق زوجته لويس الثالث عشر في فرنسا⁽¹³⁾، بالإضافة الى ذلك، المعاهدة الخاصة بإعارة فرنسا السفن البحرية الإنكليزية السبعة، التي من شأنها أن تستخدم لقمع البروتستانت في لاروشيل في ايلول 1625، ولتقادي ذلك الامر ارسل الدوق باكنغهام حملة الى قادش (الميناء

الإسباني) للاستيلاء على الموانئ والاساطيل الإسبانية إلا أن الحملة فشلت، لذلك أراد شارل الأول أن يستمد المساعدة المالية من البرلمان الإنكليزي قبل أن يحارب الإسبان⁽¹⁴⁾. نستوضح أن الملك شارل الأول كان يتعهد لفرنسا وفي الوقت نفسه كان متعهد لبرلمان إنكلترا على نقيض تلك التعهدات، وربما اتخذ شارل الأول تلك السياسة ليتخلص من الأثر الثقيل الذي ورثه بعد وفاة والده الملك جيمس الأول وكان أهمها الصراع بين الملك والبرلمان.

توج شارل الأول في الثاني من شباط 1626 في دير وستمنستر (Westminster)، ولكن من دون زوجته لأنها رفضت المشاركة في احتفال ديني بروتستانتي. كان الملك شارل الأول دينياً، وصار طابع المحكمة أكثر بساطة في عهده، وعمد إلى الحفاظ والتركيز على الأشكال الفنية المنظمة، وانعكس ذلك في الإجراءات والقواعد التي اعتمدها لمحكمته، إذ اتخذ الشكل الرسمي للمحكمة الإسبانية التي أعجب بها خلال زيارته لها عام 1623، وكان يؤكد على احترام خصوصية العائلة المالكة، وعلى الرغم من أن البروتستانتية في معتقداته، إلا أنه أكد على احترام وجهات النظر الكاثوليكية⁽¹⁵⁾.

كان الملك شارل الأول وسيما تبدو عليه سيماء الملك والرجولة، محبوباً لدى الشعب الإنكليزي، غير أن إرادته القوية تراجعت بسبب سوء إدارة شؤون البلاد في تقليد سياسة والده جيمس الأول، فقد واجهه في بداية حكمه ما ترك والده من صعوبات، إذا كانت علاقة الأخير مع البرلمان متوترة بسبب الخلافات في بعض الموضوعات التي وصلت المناقشات فيها إلى مستوى الشك المتبادل الذي من شأنه أن يطرح مشاكل خلفه⁽¹⁶⁾.

كانت إنكلترا أقل الدول الأوروبية في فرض الضرائب، إذ ليس لديها أي ضريبة منتظمة، ولزيادة العائدات إعادة الملك شارل الأول إحياء تقليد معلق لأكثر من قرن يسمى (تقييد الفروسية) الذي يتطلب من أي رجل أن يحصل على أربعين جنيه استرليني أو أكثر من أرضه الزراعية كل عام، يقدم نفسه في تنويع الملك ليكون فارساً، ويغرم الذين لم يحضروا في حفل تنويجه عام 1626⁽¹⁷⁾. نستدل على أن الملك شارل الأول أخذ في فرض الضرائب لحاجة إنكلترا إلى الأموال وخاصة أثناء الحرب.

الفصل الثاني

حكم الملك شارل الأول لإنكلترا (1625-1640)

أولاً: علاقة مع البرلمان الإنكليزي (1625-1629):

اجتمع البرلمان الإنكليزي الأول في الثامن عشر من حزيران 1625، بسبب حاجة الملك شارل الأول إلى الأموال للحرب ضد إسبانيا في البلاتينات، وناقش أعضاء البرلمان أثناء اجتماعهم أمور عده أهمها، أن سبب الحرب مع إسبانيا هو فشل زواج الملك شارل الأول من الأميرة الإسبانية ماريا أنا، ويتوجب على الملك شارل الأول أن يستشير المستشارين بالمجلس الاستشاري في اتخاذ القرارات التي تخص شؤون إنكلترا بدلاً من الاعتماد على رأي أحد مستشارية المقربين له، وكذلك بحث البرلمان الإنكليزي زواج الملك شارل الأول من الأميرة الفرنسية هنريتا ماريا أخت لويس الثالث عشر التي تدين الكاثوليكية، والاتفاق السري بشأن التسامح مع الكاثوليك وإطلاق سراح المسجونين منهم، والأفضل للملك شارل الأول أن يقضي على الكاثوليك، وحاول الأخير مع وزيره الأول دوق باكنغهام أن يبرر سياسته ومطالبته بالأموال لتغطية نفقات الحرب، إلا أن البرلمان كان قراره بأن يكون هجوم بحرياً على المستعمرات الإسبانية التي تكون نفقاتها أقل، ومنحه البرلمان إعانة قدرها مائة وأربعون ألف جنيه استرليني، والمبلغ غير كاف لسد نفقات القوات المرسل ضد إسبانيا في البلاتينات⁽¹⁸⁾، بالإضافة إلى ذلك وضح دوق باكنغهام للبرلمان الإنكليزي، بأن الملك شارل الأول أرسل قواته إلى البلاتينات لمساندة البروتستانت، ومساعدة الهولنديين في حرب الثلاثين عام، وانقاذ الدانيمركيين، إلا أن أعضاء البرلمان احتجوا على ذلك الأمر لأنه يعرض إنكلترا لمخاطر كبيرة وتكاليفه كثير⁽¹⁹⁾.

وفي الإثناء تلك، دعا البيورتان⁽²⁰⁾ الملك شارل الأول للصلاة والتبشير في كنيسة إنكلترا، الذي كان سائداً في مجلس العموم، غير أنه تعاطف مع ما كان يعرف باسم حزب الكنيسة العليا، الذي أكد على قيمة كتاب الصلاة وصيانة تعاليمه⁽²¹⁾.

علاوة على ذلك، لم يوافق مجلس العموم في فرض (رسوم حمولة) ورسوم كمركية أخرى لمدة عام واحدة، على الرغم من أنها كانت تفرض مدى الحياة سابقاً، إلا بعد إجراء استعراض شامل للعائدات الكمركية، إلا أن مشروع القانون لم يجرز أي تقدم في مجلس اللوردات بعد قراءته الأولى، وعلى الرغم من أنه لم يتم الحصول على أي قانون برلماني لفرض تلك الرسوم، استمر الملك شارل الأول في جمع الرسوم لسد نفقاته الحربية بعد أن حل البرلمان (22). يتوضح لدينا، أن الملك شارل الأول كان يكرس جميع جهوده لجمع الأموال اللازمة لتمويل قواته في الحرب بينما أعضاء البرلمان الإنكليزي يعارضوا ذلك الأمر، وحاولوا وضع العديد من المعوقات للحيلولة دون جمع تلك الأموال، وربما يعود السبب لأنه خاض تلك الحرب دون استشارتهم .

عقد البرلمان الإنكليزي الثاني في السادس من شباط 1626، بعد أن مهد الملك شارل الأول لعقده (23)، وذلك بأبعاد بعض المسؤولين في مجلس العموم بعد تعيينهم في الوظائف العليا في مقاطعتهم، وتنفيذ القوانين ضد الكاثوليك، وكذلك جعل الملك شارل الأول الأسقف وليم لود (William Laud) (24) وأعضا في المجلسين العموم واللوردات أثناء انعقاد البرلمان الإنكليزي. وكان الوعظ استعراضاً عاماً لوحدة الدولة والدين، وأيد أعضاء البرلمان ذلك لكن لم يهتموا به كثيراً، بل أيدوا انتقاد جون إليوت (John Eliot) (25) الذي وضح سبب خسائر انكلترا العسكرية بقوله: "إن سفننا اغرقت، ورجالنا هلكوا، لا بسيف الإعداء، ولا عن طريق الصدفة، إنما بسبب الذين وضعنا الثقة فيهم"، لذلك لم يوافق أعضاء البرلمان على طلب الملك شارل الأول تزويده بالمال (26). نستدل على الخسائر التي منيت بها انكلترا في حروبها السابقة لم تشجع البرلمان الإنكليزي على مساندة الملك شارل الأول في تزويده بالأموال من أجل استمراره في تلك الحروب .

فيما بعد أعد مجلس العموم إجراءاته لإقالة الدوق باكنغهام في أيار 1626، إلا أن موقف الملك شارل الأول الذي تمثل بأنه رشح دوق باكنغهام كمستشار لجامعة كامبريدج، وأمر باعتقال زعيما مجلس العموم اللذان أصدرتا القرار ضده وهما دادلي ديجز (Dudley Digges) والسير جون إليوت، مما أثار غضب مجلس العموم بسجن اثنين من أعضائه، وعلق المجلس أعماله إلى أن يطلق سراحهما، وبعد أسبوع تم الإفراج عنهما (27).

في الاثناء تلك، شن مجلس العموم احتجاجاً ضد دوق باكنغهام في الثاني عشر من حزيران 1626، وقدمت مذكرة للملك شارل الأول جاء فيها: "نحن نحتج أمام جلالكم والعالم أجمع أنه حتى يتم إزالة ذلك الشخص العظيم من التدخل في شؤون الدولة العظيمة، نحن نتمنى كل الخير والنجاح، وخشية من أن أي أموال ستقدم أو يمكن أن تعطى، ومن خلال تدخله تتحول بدلا من ذلك إلى الأذى والتعامل على مملكتنا إلى غير ذلك، كما في التجربة المؤسفة وجدنا تلك الإمدادات الكبيرة سابقا والتي أعطيت مؤخرا"، على الرغم من احتجاج البرلمان، إلا أن الملك شارل الأول رفض إقالة دوق باكنغهام، وقرر حل ذلك البرلمان بعد أن رفض تزويده بالمال لتسديد نفقاته الحربية في نهاية حزيران 1626 (28). يتبين لدينا بأن الملك شارل الأول كان يثق بدوق باكنغهام مستشاره، ولا يمكن استغنائاه عن خدماته ونصائحه في تسيير شؤون حكم انكلترا، لذلك لم يستجيب لطلب أعضاء البرلمان الذين أرادوا وضع حد لسياسة دوق باكنغهام في إدارة شؤون انكلترا.

في الوقت نفسه، كانت الخلافات الداخلية بين الملك شارل الأول وهنريتا ماريا تزداد في السنوات الأولى من زواجهما، وتمثلت تلك الخلافات بعدم التزامه بشأن ما تعهد به من شروط قبل زواجهما في فرنسا، وممارسة ديانتها، بالإضافة إلى طرد الملك شارل الأول أغلب الفرنسيين المرافقين لها في آب 1626، ولم ينفذ اتفاقه على تزويد الفرنسيون بالسفن الإنكليزية السبع (29).

علاوة على ذلك، شن الملك شارل الأول هجوماً على الساحل الفرنسي للدفاع عن البروتستانت هوجينوتس (Huguenots) في لاروشيل بقيادة دوق باكنغهام في عام 1627، لكن الأخير فشل في حمايتهم وانسحب من سانت مارتن دي ري بسبب قلت التمويل، شجع ذلك لويس الثالث عشر على حصار لاروشيل، وعزز ذلك الأمر من الإسراع في عقد البرلمان الإنكليزي الجديد وقلت شعبيته دوق باكنغهام، إذ عمد الأخير إلى توزيع بحارته قبل الحرب وبعدها على بيوت الأهلين في انكلترا لتأمين المأكل والمببب لهم، مما سبب ثقلاً على الأهلين في انكلترا (30).

أثار الملك شارل الأول مزيداً من اضطراب الأوضاع في انكلترا بعد محاولته جمع الأموال للحرب بفرض (قرض إجباري) ضريبة تفرض بدون موافقة البرلمان في تشرين الثاني 1627، والذي يمتنع عن دفع القرض الإجباري، يحق للملك شارل الأول سجنه دون محاكمة، وأمر الأخير باعتقال أكثر من سبعون شخصاً امتنع عن دفع ذلك القرض (31).

تدهور الأوضاع في انكلترا اوجب على الملك شارل الاول اطلاق سراح المسجونين ولاسيما اعضاء البرلمان، لأجراء الانتخابات، وعمد الاهلين في انكلترا الى انتخاب من وقف ضد سياسة الملك شارل الاول وخاصة الذين سجنوا من اعضاء البرلمان، وعلى اثر ذلك استئناف اجتماع البرلمان الإنكليزي الثالث في اذار 1628، واهم ما ناقشه البرلمان منع جمع الاموال دون موافقة البرلمان، وعدم سجن أي شخص دون توضيح السبب⁽³²⁾.

في السادس والعشرون من ايار 1628، اعتمد البرلمان الإنكليزي عريضة من الحقوق سميت **ملتمس الحقوق** (Petition of Rights)، التي دعت الملك شارل الاول إلى الإقرار بعدم استحصال أية ضرائب أو فرضها من دون موافقة البرلمان، وعدم فرض الأحكام العرفية على المدنيين، والزج بهم في السجون من دون محاكمة، وعدم إجبار الاهلين على استضافة الجنود في منازلهم بلا مقابل، نتيجة لذلك ازداد التوتر بين مؤيدي الملك بقيادة جورج فيليرس (George Villiers) ودوق بكنغهام، والمعارضين بقيادة جون إليوت، حول الاحتجاج على سياسة الملك شارل الاول وضرورة قبوله مضمون اللائحة بالكامل، لذا أمر الاخير باعتقال ثمانية من أبرز قادة البرلمان الإنكليزي وسجنوا في برج لندن، وأبرزهم جون إليوت الذي تدهورت صحته وادى ذلك الى وفاة، الا ان ازدياد تدهور الأوضاع اضطر الملك شارل الاول على اثرها الموافقة على ملتمس الحقوق في السابع من حزيران 1628، الا انه حل البرلمان في نهاية حزيران 1628، وأكد حقه في تحصيل الرسوم الكمركية من دون تفويض برلماني⁽³³⁾. يتوضح لدينا بان الملك شارل الاول استخدم القوة في تعامله مع اعضاء البرلمان الإنكليزي من اجل جمع الاموال اللازمة للحروب التي خاضها.

اغتيال دوق باكنغهام في الثالث والعشرين من أب 1628، على اثر ذلك شعر الملك شارل الاول بالأسى الشديد، وقد وصف إدوارد هاي (Edward Hyde) حالة الاخير بأنه: **"رمى نفسه على سريره، ورتاء بالعاطفة الكثيرة وبوفرة الدموع"**، وظل حزين في غرفته لمدة يومين، على الرغم من أن وفاة دوق باكنغهام أنهى الحرب مع إسبانيا، إلا أنه لم ينهي الصراع بين الملك شارل الاول والبرلمان الإنكليزي. وفي الاثناء تلك تحسن علاقة الملك شارل الاول مع زوجته هنريتا ماريا في تشرين الثاني 1628⁽³⁴⁾. يتوضح من ذلك ان الحروب التي خاضتها انكلترا كانت بسبب مستشاره دوق باكنغهام التي توقفت بموته.

في كانون الثاني 1629، افتتح الملك شارل الاول الدورة الثانية للبرلمان الإنكليزي الثالث، التي اجلت منذ حزيران 1628، وبدا الاجتماع في خطاب معتدل عن مسألة الضراب منها ضريبة حمولة، في اثناء ذلك اعترض اعضاء مجلس العموم على إحياء "الممارسات البؤيوية" في الكنائس، وفرض الضرائب من جانب جنود الملك دون موافقة البرلمان، وكذلك انتقد أعضاء مجلس العموم سياسة الملك شارل الاول في ضوء قضية جون رول (John Rolle) عضو في البرلمان الذي تمت مصادرة بضائعه بسبب عدم دفعه ضريبة حمولة وضرائب اخرى. واحتج العديد من النواب على أن فرض تلك الضريبة يشكل خرقاً لعريضة الحقوق، لذلك امر الملك شارل الاول بتأجيل اجتماع البرلمان الى الثاني من اذار 1629، الا ان رئيس اعضاء البرلمان السير جون فينش (John Finch) اعترض على تأجيل الجلسة الا بعد ان يتم اتخاذ القرارات الكافية في المسائل التي تخص الكاثوليك الأرمن والضرائب منها ضريبة حمولة التي يجب أن تقر في تلك الجلسة، كانت الانتقادات عديدة ضد سياسة الملك شارل الاول، لذا عمد الاخير الى حل البرلمان، وامر باعتقال تسعة من زعماء البرلمان، وبعد موتهم اتخذت القضية تأييد الاهلين في احتجاجهم ضد سياسة الملك شارل الاول⁽³⁵⁾.

نستوضح من ذلك، ان الملك شارل الاول كان يعدد البرلمان من اجل منحه الاموال اللازمة لتمويل جيوشه في الحرب، بينما شؤون انكلترا يتم تداولها مع المستشارين المقربين له واولهم دوق باكنغهام، لذلك زادت التوتر بين الملك شارل الاول واطراف البرلمان بسبب عدم استشارتهم في اتخاذ القرارات التي تخص شؤون انكلترا ولا يحق لهم الاعتراض على السياسة التي يتخذها.

ثانياً: حكمه الفردي (1629-1640):

ما ان حل الملك شارل الاول البرلمان الإنكليزي عام 1629، أمل ان لا يضطر إلى استدعائه، وصار يتمتع بحرية في ممارسة الحكم، لأنه تخلص من القيود البرلمانية، وحكم اثناء ذلك انكلترا حكماً فردياً دون برلمان لمدة أحد عشر عاماً، سميت تلك المدة ب(الحكم الفردي او الحكم الشخصي الاستبداد)، فالحكم من دون برلمان لم يكن استثنائياً في انكلترا، لأن البرلمان له صلاحية فرض الضرائب بشكل قانوني، وبدون البرلمان يتمكن الملك شارل الاول من الحصول على الاموال بفرض ضرائب جديدة تتناسب مع حقوقه وصلاحياته⁽³⁶⁾.

كانت أهمية مسألة الإصلاح الإنكليزي لها اثرها في اعلان الملك شارل الاول، انه سيحافظ على الكنيسة الانكليزية ودستورها ضد الذين يحاولون تدنيس شعائرها وتعاليمها، بالإضافة الى الحفاظ على حقوق وحرريات رعاياها، اذا ان مرونة الإصلاح الإنكليزي تسمح باعتماد عقيدة أرمنيان (Arminian)، وقمع التطرف، اذ أكدت تعاليمها حق الفرد على رفض أو قبول الامور، وبالتالي ينظر إليها من جانب الكالفينية على أنها الهرطقة لإعادة الكاثوليكية، لذا تعاطف الملك شارل الاول مع تلك التعاليم، رغبته منه في الحفاظ على كنيسة انكلترا بعيدا عن الكالفينية في اتجاه أكثر تقليدي وسامي، اما البيوريتان كان ينظر إليها بانها ميول غير دينية، وان المواطن يكون مخلصا اذا التزم بتعاليم الكنيسة الانكليزية⁽³⁷⁾. نستوضح ان الملك شارل الاول بعد ان حل البرلمان الإنكليزي وتخلص من قيوده، سعى للسيطرة على الكنيسة الانكليزية من خلال توحيدها مع الدولة، اذ اراد الابتعاد عن التطرف الديني والتسامح في تعاليمها .

عين الملك شارل الاول وليم لود رئيس الاساقفة في عام 1633، اذ كانت الوحدة المطلقة للكنيسة والدولة هي المثالية للملك شارل الاول ووليم لود، وبدأ سلسلة من الإصلاحات في الكنيسة الانكليزية المناهضة للكالفينية التي حاولت ضمان التوحيد الديني من خلال تقييد الدعاة غير المتطرفين، وأصر على أن يحتفل القداوس كما هو منصوص عليه في كتاب الصلاة المشتركة، وتنظيم الهيكل الداخلي للكنائس الإنكليزية، وكذلك إعادة إصدار إعلان الملك جيمس للرياضة⁽³⁸⁾، واعتبرا أن كل خصومهم خطرين أخلاقيا وسياسيا، وان تسوية الخلافات حول العقيدة والتعاليم الدينية يجب ان يكون من جانب رجال الدين في الدعوة لانعقاد مجلس كنسي يخضع لسيطرة الملك، ويجب على كل مواطن ان يتقبل قراراتهم دون مناقشتها، والذين عارضوا تلك الإصلاحات قدموا للمحاكمة، اذ استخدم وليم لود اثنين من أقوى المحاكم، وهما محكمة التفويض العليا ومحكمة قاعة النجوم، وصارت المحاكم تخشى من الرقابة الملكية على آرائهم الدينية المتعارضة، وبات لا تحظى بشعبية بين طبقات المجتمع الإنكليزي لفرض العقوبات عليهم⁽³⁹⁾. نستدل على ان الملك شارل الاول حاول ان يتخلص من خصومه بعقد رجال الدين مجلس كنسي بأشرافه لحل القضايا الدينية والذي يعارض تلك القرارات يحاكم .

عمد الملك شارل الاول الى عقد السلام مع كل من فرنسا واسبانيا، بعد ان لم يعد بإمكانه ان يعتمد على المنح البرلمانية في الحرب ضد تلك الدول، اذ بلغ الدين الملكي أكثر من مائة جنيه إسترليني، وحصيلة الرسوم الكمركية اثناء توسيع التجارة والمستحقات الأخرى كانت إيراداتها كافية لإنكلترا في السلم، لذلك حاول الملك شارل الاول أن يمول إنفاقه على أسرته والبحرية الملكية من ضريبة (أموال السفن)، بالإضافة الى ذلك، ازداد الاستياء الشعبي من دبلوماسية الملك شارل الاول مع إسبانيا، وفشله في دعم القضية البروتستانتية خارج إنكلترا⁽⁴⁰⁾.

كانت الضريبة الرئيسية التي فرضها الملك شارل الاول هي ضريبة إقطاعية تسمى (أموال السفن)، وهي أكثر ربحا من ضريبة حمولة، اذا كانت في السابق تجمع أموال السفن في المناطق الساحلية اثناء الحرب فقط، الا ان الملك شارل الاول رغب في جمع الضرائب للدفاع عن إنكلترا اثناء السلم ايضا، وفرضت الضريبة لأول مرة على الموانئ في عام 1634، وبعد ذلك شملت الضريبة المدن الداخلية في إنكلترا، اذ لا توجد حواجز قانونية في إنكلترا تمنع ذلك، وبلغت أموال السفن التي تدفع إلى الخزنة البحرية مباشرة ما بين مائة وخمسون الف جنية الى مائتين الف جنية سنويا عام 1634 حتى عام 1638، وبعد ذلك انخفضت الضريبة، لزيادة المعارضة في دفعها، على الرغم من اعلان اثنى عشر قاضي في القانون العام بأن الضريبة كانت ضمن امتيازات الملك، وعلى اثرها قدم جون هامبدين (John Hampden) للمحاكمة لعدم دفعه تلك الضريبة، وصار لقضيته تأييد للاحتجاج الشعبي ما بين عامي (1637-1638)⁽⁴¹⁾.

كما استمد الملك شارل الاول المال من خلال منح الاحتكارات، على الرغم من وجود قانون يمنع ذلك الإجراء، وجمع ما يقارب مائة الف جنيه إسترليني سنويا في نهاية عام 1639، منها احتكارات "صابون بوبش" لأن بعض مؤيديها كانوا من الكاثوليك، بالإضافة الى الخمر والملح⁽⁴²⁾.

إلغاء الملك شارل الاول جميع الأموال (الأكراميات) الى النبلاء الاسكتلنديين، وذلك بموجب قانون الإبطال عام 1625، وامر كذلك بالغاء جميع الهدايا من الأراضي الملكية أو الكنسية التي تم رفعها إلى النبلاء منذ عام 1540، وظلت الملكية خاضعة للإيجار السنوي⁽⁴³⁾.

أعادة الملك شارل الاول حدود الغابات الملكية في إنكلترا إلى حدودها القديمة بإعادة تشجير الغابات، كجزء من سياسة تحقيق زيادة الواردات عن طريق إعادة التأكيد في عدم استغلال الأرض وغرامة مستخدم تلك الأراضي الملكية في حالة التجاوز على حدودها، اذا كان تركيز البرنامج في السابق على إزالة الغابات وبيع أراضي الغابات لتحويلها إلى

المراعي أو الزراعة أو تطوير صناعة الحديد، وكثيرا ما تسببت عمليات إزالة تلك الغابات في أعمال شغب واضطرابات منها المعروفة باسم (الارتفاع الغربي) (44).

على الرغم من فرض تلك الضرائب إلا أن الملك شارل الأول واجه الإفلاس في منتصف عام 1640، بعد أن رفضت مدينة لندن تقديم أي قروض للملك بسبب ما عانته من تدهور أوضاعها، ولم تدعمه الدول الأخرى، لذلك اضطرت الملك شارل الأول أن يستولي على سبائك الفضة بقيمة مائة وثلاثون ألف جنيه استرليني المحفوظة في برج لندن في تموز عام 1640، واعادها فيما بعد بنسبة ثمانية بالمائة من الفائدة لأصحابها. أما شركة الهند الشرقية بعد أن رفضت منحه قرض في آب عام 1640، استولى اللورد كوتنغتون (Cottington) على مخزون الشركة من الفلفل والتوابل وبيعها بسعر أقل من قيمتها بمبلغ ستون ألف جنيه استرليني، ووعد برد الأموال بفائدة فيما بعد (45).

نستوضح من تلك الأحداث أهم ما يميز الحكم الفردي للملك شارل الأول، بأنه وحد الدولة والكنيسة وسيطر عليهما بعد أن حل البرلمان، فرض العديد من الضرائب منها أموال السفن، عقد اتفاقيات السلام مع فرنسا وإسبانيا، منح الابتكارات للحصول على الأموال منها احتكار الصابون، الغى جميع الإكراميات والهدايا للنبلاء، إعادة حدود الغابات الملكية إلى حدودها القديمة، بالإضافة إلى الاستيلاء على سبائك الفضة في برج لندن ومخزون شركة الهند الشرقية من المواد التجارية وبيعها، وذلك دليل واضح على سوء إدارة الملك شارل الأول لإنكلترا إذ كان هدفه الوحيد جمع الأموال بأي وسيلة دون مراعات تأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية في إنكلترا التي أدت إلى التدهور الكبير وسخط الأهليين ضد سياسته.

الفصل الثالث

سياسة الملك شارل الأول

أولا: سياسته في اسكتلندا (1633-1639):

عندما حاول الملك شارل الأول فرض سياسته الدينية في اسكتلندا واجه صعوبات عديدة، على الرغم من أنه ولد في اسكتلندا، إلا أن زيارته الأولى لها كانت لتتويجه الاسكتلندي في عام 1633، واثناء ذلك أصر الملك شارل الأول على أن يكون التتويج حسب التعاليم الإنكليزية، مما أدى ذلك إلى الاستياء في اسكتلندا، إذ أن الأخيريين كانوا قد أزالوا العديد من تلك التعاليم التقليدية عن ممارستهم. بالإضافة إلى ذلك أمر الملك شارل الأول باستخدام كتاب الصلاة الجديد في اسكتلندا الذي كان مطابقا تقريبا للكتاب الإنكليزي للصلاة المشتركة، دون استشارة البرلمان الاسكتلندي أو كيرك (Kirk) في عام 1637 (46)، على الرغم من أن كتابة كتاب الصلاة الاسكتلندي تمت بإشرافه من جانب الأساقفة الاسكتلنديين، لذا عارض العديد من الاسكتلنديين ذلك، بعد أن وجدوا أن كتاب الصلاة الجديد كوسيلة لإبخال الإنكليزية إلى اسكتلندا، نتيجة لذلك حدث الاضطراب وقاد ذلك إلى حدوث أعمال الشغب في ادنبره (Edinburgh) في الثالث والعشرين من تموز 1638، على اثر ذلك اجتمعت الجمعية العامة لكنيسة اسكتلندا في تشرين الثاني 1638، واتفقوا حول إعادة تأكيد العهد الوطني، الذي تعهد الموقعون عليه بدعم الدين الاسكتلندي الذي تم إصلاحه ورفض إجراء أي تغييرات لم يوافق عليها كيرك والبرلمان، وقرروا أدان كتاب الصلاة الجديد، وإلغاء الحكومة الكنيسة الأسقفية التي أرسلها الملك شارل الأول، واعتمدت الحكومة الاسكتلندية المشيخية من جانب كبار السن والشمامسة (47).

اعتبر الملك شارل الأول الاضطرابات في اسكتلندا تمرد ضد سلطته خاصة بعد أن وقع الاسكتلنديين العهد الوطني، لذا قرر فرض سياسته عليهم بالقوة، واعد جيشا دون مساعدة برلمانية، غير أن خوف الملك شارل الأول من هزيمة قواته، بعد أن وصل إلى حدود اسكتلندا في آذار 1639، إذا اعتقد أن عدد الاسكتلنديين يفوق جيشه، فاضطر إلى عقد معاهدة بيرويك (Berwick) في الثامن عشر من حزيران 1639، بموجبها اعاد اسكتلندا إليه، وحل الحكومة المؤقتة التي دعا إليها كل من البرلمان الاسكتلندي والجمعية العامة للكنيسة الاسكتلندية، وسميت تلك الحرب (حرب الأساقفة الأولى) (48). نستوضح بان الملك شارل الأول سعى في احكام سيطرته على اسكتلندا واتخذ الدين ذريعة لذلك، إلا أن

الآخرين اتحدوا وواجهه سلطته المستبدة في حرب الاساقفة الاولى التي لم تحدث عسكريا ووقع على اثرها معاهدة بيرويك عام 1639.

كان فشل حرب الأساقفة الأولى أدى إلى أزمة مالية ودبلوماسية للملك شارل الأول، واشتدت الأزمة بعد أن طلب مساعدة مالية من إسبانيا، في الوقت نفسه كان يقدم الدعم لأقاربه في البلاتينات، غير أن الأساطيل الهولندية دمرت السفن الإسبانية في ساحل كينت، ولم تتمكن البحرية الانكليزية من مساعدتها⁽⁴⁹⁾.

ثانيا: علاقه مع البرلمان عام 1640:

عمد الملك شارل الأول في اجري مفاوضات السلام مع الاسكتلنديين في محاولة لكسب الوقت قبل شن حملة عسكرية ثانية ضدهم بسبب قلة الاموال، الامر الذي اوجب عليه استئناف اجتماع البرلمان بعد احدى عشر عام من حله، بهدف جمع الأموال لتلك الحرب، فاستدعى البرلمانان الإنكليز والإيرلندي في بداية عام 1640، وعلى اثر ذلك صوت البرلمان الإيرلندي في اذار من العام نفسه على الدعم بمبلغ مائة وثمانون الف جنيه استرليني مع زيادة عدد القوات إلى تسعة الف مقاتل نهاية ايار من ذلك العام⁽⁵⁰⁾.

كانت مناقشات الملك شارل الأول مع البرلمان الإنجليزي لم تصل إلى التوافق في الآراء في نيسان 1640، وحاول مستشاريه إيرل نورثمبرلاند (Northumberland) وسترافورد (Strafford)⁽⁵¹⁾ التوصل إلى حل بينهما، فعلى الرغم من موافقة الملك شارل الأول التنازل عن أموال السفن مقابل ستمائة وخمسون الف جنيه استرليني ما منحه البرلمان بينما تكلفه الحرب قدرت بمليون جنيه استرليني، الا انه تجاهل طلب البرلمان لإجراء المزيد من الإصلاحات، لذا حل الملك شارل الأول البرلمان الإنجليزي في ايار 1640، أي بعد أقل من شهر من عقده، لذلك سمي **البرلمان القصير**⁽⁵²⁾. نستدل من ذلك ان الملك شارل الأول سمح باستئناف جلسات البرلمان من اجل جمع الاموال للحرب ضد اسكتلندا بعد خسارته في حرب الاساقفة الاولى، وليس بهدف اعادة هيبه الحكم الدستوري لإنكلترا بعد ان حكمها حكما فرديا لمدة احدى عشر عاما.

في الاثناء تلك، عمد سترافورد نائب رئيس ايرلندا الى اتباع سياسة شاملة تهدف إلى جعل السلطة الملكية المركزية أكثر كفاءة وفعالية⁽⁵³⁾. بالإضافة إلى ذلك أعلن البرلمان الاسكتلندي بعد فشل البرلمان الإنجليزي القصير، أنه قادر على الحكم دون موافقة الملك شارل الأول⁽⁵⁴⁾.

وفي أب 1640 انتقل القوات الانكليزية بقيادة كوفينانتر إلى مقاطعة نورثمبرلاند الإنجليزية بعد مرض قائده، والقسم الاخر من القوات الانكليزية بقيادة سترافورد توجه شمالا، اما القوات الاسكتلندية كان تدريبها افضل وانضم اليهم عدد من المقاتلين الذين شاركوا في حرب الثلاثين عاما، وكانت القوات الانكليزية تتقدم دون ان تواجه أي مقاومة حتى وصلوا إلى نيوكاسل أبون تاين (Newcastle upon Tyne)، حيث هزموا فيها في معركة نيوبرن (Newburn)، واحتلت القوات الاسكتلندية المدينة ومقاطعة دورهام المجاورة لها، ووقعت معاهدة ريبون بين الانكليز والاسكتلنديين في تشرين الاول 1640⁽⁵⁵⁾.

تطور الاحداث اوجب على الملك شارل الأول استدعاء مجلس كبير من مستشارية الذي اجتمع في يورك (York) شمال انكلترا في الرابع والعشرين من أيلول 1640، واثناء ذلك الاجتماع نصحه بضرورة استدعاء البرلمان لانعقاد لاتخاذ الاجراءات اللازمة ووافق الملك شارل الأول على ذلك. في الاثناء تلك عقد البرلمان وبلغ عدد اعضائه ثلاثمائة وخمسون عضوا من اصل اربعمائة وثلاثة وتسعون عضوا في تشرين الثاني 1640، طلب الملك شارل الأول من البرلمان اتخاذ الاجراءات اللازمة لجمع الأموال لدعم القوات الانكليزية ضد الاسكتلنديين، لذا أوصى البرلمان بضرورة التفاوض مع الاسكتلنديين وعقد تسوية نهائية لوقف الحرب لان معاهدة ريبون الموقعة في تشرين الاول 1640، لم تصل إلى تسوية نهائية، إذ نصت المعاهدة على احتلال الاسكتلنديين نورثمبرلاند ودورهام وان يعطى لهم ثمانمائة وخمسون جنيه استرليني يوميا إلى أن يتم عقد معاهدة السلام، وأوضح البرلمان الإنجليزي بخلاف ذلك يستوجب عليه جمع الأموال الكافية للتصدي للقوات الاسكتلندية⁽⁵⁶⁾. يستوضح ان خسارة القوات الانكليزية في معركة نيوبرن اوجبت على الملك شارل الأول استدعى البرلمان ليقدم له الدعم المالي والدستوري لحكمة الفردي الذي كان يدير شؤون انكلترا وفق ما يتلاءم مع مصالحه واهداف الشخصية لمدة احدى عشر عاما.

ثالثاً: أعمال البرلمان الطويل (1640-1649):

اجتمعت البرلمان في الثالث من تشرين الثاني 1640، وبدأ إجراءات بتوجيه تهمة الخيانة لبعض مستشاري الملك شارل الأول، إذ تم احتجاز سترافورد في العاشر من تشرين الثاني من العام نفسه، واتهم لود في الثامن عشر من كانون الأول من ذلك العام، ثم وجه الاتهام إلى جون فينش في اليوم التالي، الذي تمكن من الهرب إلى لاهاي بموافقة الملك شارل الأول في الحادي والعشرين من كانون الأول 1640، وحكم البرلمان على سترافورد بتهمة الخيانة في الثاني والعشرين من آذار 1641، وتمثلت تلك التهمة بأن سترافورد هدد باستخدام الجيش الأيرلندي لإخضاع البرلمان في انكلترا، والحقيقة انه لا يوجد دليلاً مؤكداً لأدائه، إلا ان قلق زعماء مجلس العموم من ان يتهمهم سترافورد بتهمة الخيانة بعد ان توطنوا مع القوات الاسكتلندية، فقرروا اعدامه، ادى ذلك الى زيادة توتر الأوضاع ومحاولة الانقلاب التي قام بها ضباط الجيش الملكي لدعم سترافورد وبتأثير من جانب الملك شارل الأول، غير ان قلق الاخير في مواجهة الاضطرابات وتأثير ذلك على عائلته الملكية ادى الى موافقته على اعدام سترافورد بعد التشاور مع القضاة والأساقفة في التاسع من ايار 1641، وتم تنفيذ حكم الإعدام بعد ثلاثة أيام، اما لود رئيس الأساقفة فبقي في السجن حتى تم اعدامه عام 1645⁽⁵⁷⁾.

عمد البرلمان لتقيد سلطة الملك شارل الأول في حل البرلمان وفق إرادته، إذ أقر البرلمان قانون الثلاث سنوات، الذي يتطلب استدعاء البرلمان مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات، ويسمح الى رئيس البرلمان واثنا عشر من زملائه باستدعاء البرلمان إذا فشل الملك في القيام بذلك، واقترن ذلك القانون بمشروع قانون إعانة، ومن أجل تأمين ذلك وافق الملك شارل الأول على ذلك القانون في شباط 1641، وابتدأ مجلس العموم موافقته على مشروع القانون بفارق كبير اذ صوت مائتان واربع عضوا مؤيدين وتسعة وخمسون عضوا معارضاً ومائتان وثلاثون امتنع عن التصويت في العشرين من نيسان من العام نفسه، اما مجلس اللوردات رفضه بأغلبية ست وعشرون صوتاً مقابل تسعة عشر صوتاً وغياب تسعة وسبعون عضواً عن التصويت في أيار من ذلك العام⁽⁵⁸⁾.

في الوقت نفسه، أعلن البرلمان بان أموال السفن والغرامات لا تفرض دون موافقة البرلمان، وبخلاف ذلك تعتبر غير قانونية. كذلك ألغى البرلمان محكمة قاعة النجوم ومحكمة التفويض العليا ومحكمة ويلز. بالإضافة الى ذلك وافق البرلمان على جميع أشكال الضرائب المفروضة بشرط ان ينظمها قانون الكميات والاوزان. كما أصدر مجلس العموم مشاريع قوانين تهاجم الأساقفة والأسقفية، إلا ان تلك المشاريع أخفقت من جانب مجلس اللوردات⁽⁵⁹⁾.

في الأثناء تلك، عمد الملك شارل الأول الى زيارة اسكتلندا في شهر آب إلى تشرين الثاني 1641، لمحاولة الحصول على دعم برلماني فيها، ووافق على إقامة الكنيسة الاسكتلندية، وسمح للاسكتلنديين ترشيح المسؤولين الملكيين، على اثر محاولة الانقلاب الملكية التي حدثت في اسكتلندا، والتي عرفت باسم الحادث (The Incident)⁽⁶⁰⁾.

اما في ايرلندا، أدت إدارة سترافورد فيها إلى تحسين الاقتصاد الأيرلندي، وعززت الإيرادات الضريبية، بالإضافة الى ذلك درب جيشاً كاثوليكياً كبيراً لدعم الملك شارل الأول بالمقابل ادى ذلك الى أضعاف سلطة البرلمان الأيرلندي، كذلك صادر سترافورد الأراضي من الكاثوليك ومنحت إلى المستوطنة البروتستانتية، وفي الوقت نفسه كان يشجع الانكليكانية، لذلك اتفقت جميع الأعضاء في البرلمان الأيرلندي على تقديم أدلة ضده، وناقش الأعضاء في البرلمان الأيرلندي بأنهم حينما عارضوا سترافورد ظلوا موالين للملك شارل الأول، ووضحوا إن سوء سياسة الاخير كانت بسبب مستشاره⁽⁶¹⁾. نستدل من ذلك ان اتهام سترافورد كان بمثابة بادرة جديد للسياسة الأيرلندية حيث اتفق جميع الأعضاء في البرلمان الأيرلندي لتقديم أدلة ضد سترافورد، وفي الوقت نفسه اظهروا دعمهم للملك شارل الأول من اجل ان يؤيدهم في ذلك الامر، إذ كان سترافورد نائب الملك شخصية استبدادية، واتبعت تلك السياسة بهدف ارضى الملك شارل الأول وبقائه في ذلك المنصب.

كانت نهاية سلطة سترافورد قد أضعفت نفوذ الملك شارل الأول في أيرلندا، إذ حل الجيش الأيرلندي ثلاث مرات من جانب مجلس العموم الإنكليزي اثناء سجن سترافورد، واضطر الملك شارل الأول لحل الجيش في نهاية محاكمة سترافورد بسبب عدم وجود الاموال لتمويله، وبعد اعدام سترافورد ازدادت الصراعات المتعلقة بنقل ملكية الأرض من الكاثوليكية الأصلية إلى المستوطنين البروتستانت، بالإضافة الى استياء البرلمان الأيرلندي لأن كان خاضعاً للبرلمان الإنكليزي، تلك العوامل ادى الى التمرد، ونشأ الصراع بين القوات الأيرلندية والقوات الإنكليزية في نهاية تشرين الأول 1641، وفي الوقت نفسه كانت الجانبين ولائهم للملك شارل الأول⁽⁶²⁾. يوضح لنا تطور الاحداث، ان

الاجراءات التي اتخذها البرلمان الايرلندي وخاصة تصفية مستشاري الملك شارل الاول قادت في النهاية الى زيادة اضطراب الاوضاع وسخط الاهلين ضد سياسة الملك شارل الاول، وبالتالي ادى ذلك الى اضعاف سلطته في ايرلندا.

في تشرين الثاني 1641، أصدر مجلس العموم وثيقة كبرى سميت (الاحتجاج العظيم)، كانت قائمة طويلة من المظالم ضد الإجراءات التي اتخذها وزراء ومستشاري الملك شارل الاول منذ بداية حكمه، واحتجوا فيها على مساوئ الإدارة وفسادها والاجحاف بحق الاهلين في اثناء حكم الملك شارل الاول، والذين وقعوا على ذلك الاحتجاج تعهدوا بالدفاع عن (الملك والشرف والممتلكات)، وأقسموا الحفاظ على (الدين الإصلاحى الحقيقي)، والبرلمان، و(حقوق وحرريات الأشخاص)، كان ذلك الاجراء خطوة مهمة وحاسمة في السياسة من جانب بييم، وصوت عليه مائة وثمانية واربعون من اصل مائة وتسعة وخمسون باستثناء احدى عشر صوت، وحصل على دعم عدد قليل جدا من جانب مجلس اللوردات الذي هاجم ذلك الاحتجاج. غير ان التوتر ازداد في انكلترا بسبب التمرد الايرلندي، إلى جانب الشائعات الغير دقيقة التي تربط تواطى الملك شارل الاول مع ذلك التمرد، بالإضافة الى نشر سلسلة من الانتهاكات في إيرلندا، والتي تضمنت مجازر للمستوطنين الإنكليز من جانب الايرلنديين (63). نستوضح ان هدف البرلمان الانكليزي من اصدار الاحتجاج العظيم هو سعيه لكسب ود الاهلين لجانبه، وكذلك اراد تعزيز سلطته وقوته بإصدار القوانين .

دعا الملك شارل الاول الى اجتماع البرلمان الإنكليزي بهدف توفير الأموال للقضاء على التمرد الايرلندي، الا ان البرلمان الإنكليزي لم يثق بدوافعه، بسبب قلق العديد من أعضاء مجلس العموم في أن يستخدم الملك شارل الاول تلك القوات ضد البرلمان نفسه فيما بعد. وكان الهدف من مشروع قانون قوات بييم (او ميليشيا بييم) (Pym's Militia Bill) أن يسيطر البرلمان الإنكليزي على الجيش للحيلولة دون سيطرة الملك شارل الاول عليه، الا انه لم يحظ بدعم مجلس اللوردات وكذلك الملك شارل الاول، لذلك أقر مجلس العموم ذلك المشروع كقانون، بعد ادعائهم أنه لا يتطلب موافقة ملكية، والواضح أن قانون الميليشيات قد شجع أعضاء مجلس اللوردات إلى دعم الملك شارل الاول، في محاولة لتعزيز موقفه (64). يتوضح لنا بان البرلمان سعى للتخلص من الملك شارل الاول عن طريق التخلص في البداية من مستشاريه ووزرائه الذين كانوا يدعموا حكمه بشكل كبير، من اجل ان يتسنى لهم اضعاف سلطته وتكون سلطة البرلمان اقوى من حكمه.

كانت نتيجة اضطراب الاوضاع والفوضى في انكلترا قادت الى ازدياد التوتر في لندن ضد حكم الملك شارل الاول، والتي ادت تلك الاضطرابات الى تهده بزوال حكمه، لذلك وضع في برج لندن تحت حماية الكولونيل توماس لونسفورد(Thomas Lunsford)، بالإضافة الى ذلك وصلت شائعات إلى الملك شارل الاول بأن البرلمان يسعى لإقناع زوجته لأتهمه بالتآمر مع المتمردين الايرلنديين، وعلى اثر ذلك قرر الملك شارل الاول اتخاذ إجراءات جذرية للحد من سلطة البرلمان الانكليزي، لذا اتهم بعض أعضاء البرلمان الإنكليزي بانهم تواطأ مع الاسكتلنديين، وطلب من البرلمان الإنكليزي توجيه تهمة الخيانة الى خمسة من أعضاء مجلس العموم، وهم بييم(Pym)، جون هامبدن(John Hampden)، دنزل هولز(Denzil Holles)، ويليام ستروود(William Strode)، السير آرثر هاسلريج (Arthur Hasehrig) في الثالث من كانون الثاني 1642، الا ان البرلمان الإنكليزي رفض توجيه تلك التهمة، وعلى الارجح ان هنريتا ماريا زوجة الملك شارل الاول أقتنعه باعتقال الأعضاء الخمسة، الا ان الاخير اراد ان يسلموا انفسهم دون اعتقالهم، غير ان الاعضاء الخمسة تمكنوا من الهرب بواسطة القوارب قبل وصول الملك شارل الاول الى مجلس العموم في الرابع من كانون الثاني 1642، الامر الذي حال دون اعتقالهم (65).

كان ذلك الامر له سلبياته على علاقة الملك شارل الاول مع البرلمان الانكليزي الذي وصف من جانب الاخير بانه انتهاك لصلاحياته، نتيجة لذلك استولى البرلمان الانكليزي على لندن في العاشر من كانون الثاني 1642، على اثر ذلك هرب الملك شارل الاول من لندن الى قصر هامبتون كورت (Hampton Court) في اليوم نفسه، ثم انتقل بعد يومين إلى قلعة وندسور. وبعد ذلك ارسل الملك شارل الاول زوجته وابنته الكبرى إلى خارج انكلترا(فرنسا) في شباط من العام نفسه، وتوجه الملك شارل الاول إلى مدينة يورك في اذار من ذلك العام، ثم توجه الى شمال انكلترا بهدف الاستيلاء على ترسانة عسكرية في هال(Hull)، الا ان السير جون هوثام (John Hotham) الحاكم البرلماني رفض دخوله الى المدينة في نيسان من ذلك العام، وعلى اثر ذلك اضطر الملك شارل الاول الانسحاب وتوجه جنوباً(66).

في الاثناء تلك، ايد الملك شارل الاول الكثير من اصحاب الاراضي والنبلاء الذين وقفوا الى جانب الملك لان مصالحهم مهددة في حالة انهيار الملكية. اما الذين انحازوا الى البرلمان كان اغلبهم من الطبقة الوسطى التجار

وأصحاب الحرف المختلفة الذين تضرروا كثيرا من اجراءات الملك شارل الاول في جباية الضرائب المختلفة، وكان أغلبهم من البيوريتان وممثلهم في البرلمان⁽⁶⁷⁾.

بدأ كلا الجانبين تسليح وتدريب القوات في منتصف عام 1642، تمثلت قوات الجانب الاول بقيادة الملك شارل الاول وهم الفرسان مسترسلي الشعر على طريقة القرون الوسطى، بينما قوات البرلمان سميت ذوي الرؤوس المستديرة، اي تسميت قوات الجانبين كانت حسب تسريحة شعرهم. بعد مفاوضات غير مجدية بين الجانبين، رفع الملك شارل الاول العلم الملكي في نوتنغهام (Nottingham) في الثاني والعشرين من أب 1642، وهي بداية الحرب الأهلية الإنكليزية الأولى، كانت قوات الملك شارل الاول سيطر على ميدلاندز وويلز والبلاد الغربية وشمال انكلترا وأقام في مدينة أكسفورد، وبلغت قواته ثمانمائة فارس وثلاثمائة مشاة، الا ان الملك شارل الاول تمكن من جمع الفي فارس وستة الاف مشاة في نهاية ايلول من العام نفسه، الا انه كان يعاني مشكلة تسليح القوات اذ لم تتمكن زوجته الملكة هنريتا ماريا من تزويده بالأسلحة من هولندا، وكذلك عانى الملك شارل الاول من نقص الاموال لذلك بيعت ممتلكات جامعتي كامبرج واكسفورد وسانده بعض العوائل الغنية، بينما قوات البرلمان سيطرت على لندن والجنوب الشرقي وشرق انكلية، وكذلك البحرية الإنكليزية كانت تحت سيطرتها، وبلغت خمسة الاف فارس وخمسة وعشرون الف مشاة، على الرغم من ان قوات البرلمان كان وضعها افضل لتوفر المال والسلاح لكن ينقصها الخبرة في الحرب لعدم دخولها في حرب⁽⁶⁸⁾.

التقى جيشا الجانبين في إيدجهيل (Edgehill) في الثالث والعشرين من تشرين الاول 1642، بعد ان اختلفا ابن شقيق الملك شارل الاول الأمير روبرت (Rupert) من الراين مع قائد الجيش الملكي اللورد ليندسي (Lindsey) في خطط المعركة، ادى ذلك الى تراجع الملك شارل الاول مع الأمير روبرت، لذا استقال ليندسي، وترك الملك شارل الاول لتولي القيادة العامة بمساعدة اللورد الرابع (Forth)، وتمكن الأمير روبرت الذي قاد الفرسان من تطويق جيش البرلمان بنجاح، وكان يفترض ان يرجع إلى ميدان المعركة، الا انه انشغل في نهب قطار الأمتعة البرلماني، وفي الوقت نفسه أصيب ليندسي بجروح بليغة ادت الى موته لعدم توفر عناية طبية، وادى ذلك الى انتهاء المعركة بشكل غير حاسم في نهاية ذلك اليوم⁽⁶⁹⁾.

كانت معركة إيدجهيل قد تركت اثر سيئ لدى الملك شارل الاول، الذي أعاد تشكيل قواته في مدينة أكسفورد، ورفض اقتراح الأمير روبرت بشن هجوما مفاجئا على لندن، وبعد أسبوع توجه الملك شارل الاول إلى لندن في الثالث من تشرين الثاني 1642، واستولى على بريننفورد (Brentford)، وفي الوقت نفسه اخذ يفاوض الوفود المدنية والبرلمانية، التي لم تصل الى اتفاق بينها، لذلك التقت قوات الملك شارل الاول في تورنهام كرين (Turnham Green) على حدود لندن والتي واجهت قوات البرلمان المتفوقة عددا، بالإضافة الى مقاومة من قوات المدينة، لذا أمر الملك شارل الاول بالتراجع، الا ان تلك القوات تغلب عليه في أكسفورد. وفيما بعد عمل الملك شارل الاول على تعزيز دفاعات مدينة أكسفورد والاستعداد لحملة اخرى بعد ان انهارت مفاوضات السلام بينه وبين البرلمان في نيسان 1643⁽⁷⁰⁾.

في الاثناء تلك، حاول الملك شارل الاول بعد ان اسر الامير روبرت في تموز 1643، زيارة المدينة الساحلية وحاصر غلوسستر (Gloucester) التي كان يفيض فيها نهر سيفرن، وعمل على وضع خطة لتقوية أسوار المدينة بسبب الأمطار الغزيرة، لكن واجه قوات البرلمان، فترك الحصار وانسحب إلى قلعة سوديلي (Sudeley). بعد ان عادت قوات البرلمان إلى لندن، سعى الملك شارل الاول في اعداد وتجهيز قواته، ثم التقاء الجانبين في نيوبيري و بركشير (Berkshire) في العشرون من ايلول 1643، وانتهت المعركة دون نتيجة حاسمة في نهاية اليوم⁽⁷¹⁾. نستدل على ان الملك شارل الاول كان موقفه ضعيف جدا بسبب قلت التمويل الذي ادى الى ضعف قواته، وحاولت قوات البرلمان تضيق الخناق ضده في محاصرته من عدت جهات .

في كانون الثاني 1644، استدعى الملك شارل الاول البرلمان في أكسفورد، وحضره اربعون عضوا مؤيدوه ومائته وثمانية عشر عضوا من مجلس العموم، ناقش جميع الامور، واستمرت جلسات البرلمان حتى اذار 1645، كان البرلمان في اكسفورد يلقي دعم مؤيدوه الملك شارل الاول وثلاث أعضاء مجلس العموم. بالرغم من ذلك كان الملك شارل الاول يجده غير مجدي في حل الامور، اذ يصف ذلك في الرسائل الخاصة لزوجته هنريتا ماريا⁽⁷²⁾. يتبين من ذلك الضعف والياس الذي وصل اليه الملك شارل الاول ويحاول باي وسيلة اعادة حكمة لإنكلترا .

استقر الملك شارل الأول في جنوب انكلترا عام 1644، بينما توجه الامير روبرت الذي قاد ثمانية عشر الاف مقاتل شمالا لتحرير نيوارك ويورك التي كانت تحت تهديد القوات البرلمانية والاسكتلندية التي بلغ عددهم سبعة وعشرون الاف مقاتل، وتمكن الملك شارل الأول من الانتصار في معركة جسر كروبريدي (Cropredy) في نهاية حزيران من العام نفسه، الا ان القسم الاخر من قوات الملكيين في الشمال هزموا في معركة مارستون مور (Marston Moor) بعد عدت أيام. بالرغم من ذلك واصل الملك شارل الأول حملته في الجنوب، اذ حاول تطويق قوات البرلمان في إيرل إسكس (Earl of Essex) في ايلول 1644، وعاد إلى الشمال حيث قاعدته في أكسفورد، وقاد معركة نيويورك للمرة الثانية التي انتهت لصالحه. في الاثناء تلك، فشلت محاولات التفاوض على تسوية اثناء فصل الشتاء من كلا الجانبين لأعاد تسليح وتنظيم جيشهما⁽⁷³⁾.

تمكن الامير روبرت قائد الفرسان الملكي من الانتصار على قوات البرلمان النموذجي الجديد الذي نظمه أوليفر كرومويل (Oliver Cromwell)⁽⁷⁴⁾ وكان بقيادة السير توماس فيرفاكس مع أوليفر كرومويل كقائده الثاني في معركة نيسبي (Naseby) في الرابع عشر من حزيران 1645، الا ان قوات الملك شارل الأول في أماكن أخرى من الحرب خسر المعارك ضد قوات البرلمان النموذجي الجديد. فيما بعد حاول الملك شارل الأول في اعادة تنظيم قواته، الا ان الانتصارات العسكري كانت تميل لصالح البرلمان وتبع ذلك العديد من الهزائم التي لحقت بقوات الملك شارل الأول، ثم حاصروا أكسفورد وعلى اثر ذلك هرب منها متخفيا كخدم في نيسان 1646، والقى القبض عليه من جانب الجيش الاسكتلندي الذي حاصر نيوارك، ثم نقل شمالا إلى نيوكاسل (Newcastle)⁽⁷⁵⁾.

بدأت المفاوضات بعد انتهاء الحرب التي استمرت تسعة أشهر، واتفق الاسكتلنديون مع البرلمان الإنجليزي في ان يدفع الاخير مائة ألف جنيه استرليني، وان يزيد ذلك المبلغ في المستقبل مقابل انسحب الاسكتلنديون من نيوكاسل، وسلم الملك شارل الأول إلى المفاوضات البرلمانيين في كانون الثاني 1647⁽⁷⁶⁾.

وضع البرلمان الانكليزي الملك شارل الأول قيد الإقامة الجبرية في منزل هولندي، الا ان الاخير واجه تهديدا من جانب قوات البرلمان النموذجي الجديد. في الوقت نفسه، حاول البرلمان حل الجيش والمشيخة وقوات البرلمان النموذجي الجديد، وكان الملك شارل الأول حريصا على استغلال الانقسامات التي تحدث في البرلمان، ونقل إلى نيوماركت، ثم نقل إلى أوتلانديس بمساعدة بعض مؤيديه. وفي تشرين الثاني 1647 قرر الهروب إلى فرنسا او جنوب إنكلترا أو بيرويك-أوبون-تويد بالقرب من الحدود الاسكتلندية، وتمكن من الهرب في الحادي عشر من تشرين الثاني 1647، واتصل بالعقيد روبرت هاموند، الحاكم البرلماني لجزيرة وايت، الا ان الاخير احتجز الملك شارل الأول في قلعة كاريسبروك على تلك الجزيرة. وأبلغ البرلمان بذلك، غير ان الملك شارل الأول واصل محاولة المساومة مع العديد من الأطراف التي تمثلت بقيادة الجيش والبرلمان الإنجليزي والاسكتلنديين، وعلى اثر ذلك وقع معاهدة سرية مع الاسكتلنديين في السادس والعشرون من كانون الأول 1647، وبموجب ذلك الاتفاق الذي سمي (الانخراط) تعهدت الاسكتلنديين بغزو انكلترا نيابة عن الملك شارل الأول واستعادته العرش بشرط أن تأسس الكنيسة الاسكتلندية في انكلترا لمدة ثلاث سنوات⁽⁷⁷⁾.

في الاثناء تلك، هزمت قوات انكلترا القوات الاسكتلندية في معركة بريستون وانتهت الحرب الأهلية الثانية في آب 1648، وبعد عودة القوات الانكليزية قرروا انهاء امر البرلمان والملك شارل الأول، وفي السادس من كانون الأول 1648، وقف الكولونيل برايد (Pride) يقود كتبية في باب البرلمان ومنع النواب المؤيدين للكنيسة الاسكتلندية بالدخول، وطهر البرلمان من كل النواب الذين لا يؤيدوا الجيش والمستقلين، لذلك بلغ عدد النواب في البرلمان ستون نائبا من مجموع خمسمائة واربعة نائبا انتخبوا عام 1640، وسمي ذلك (البرلمان المطهر) وصارت انكلترا تحت حكم الجيش⁽⁷⁸⁾. نستدل على ان الملك شارل الأول حاول استعادة حكمه بعدة وسائل وكان اخرها التعاون مع الاسكتلنديين لشن الحرب على القوات الانكليزية، الا ان الاخيرين تمكنوا من القضاة على الاسكتلنديين وانهاء حكمه.

في الوقت نفسه، أحيل الملك شارل الأول إلى محكمة العدل العليا المشكلة خصيصا له، واتهم بالخيانة وجرائم أخرى ضد انكلترا في العشرين من كانون الثاني 1649، اما الملك شارل الأول رفض الاعتراف بشرعية المحكمة لأن الملك لا يمكن أن يحاكم من جانب أي ولاية قضائية متفوقة على الأرض، ولذلك رفض الترافع، وأكد أنه وقف لجانب حرية انكلترا، على الرغم من ذلك حكم بالإعدام في السابع والعشرين من كانون الثاني 1649، وتم تنفيذ حكم الاعدام في الثلاثين من كانون الثاني 1649، عن عمر ثمانية واربعين عاما، ودفن في وندسور في انكلترا في التاسع من شباط 1649⁽⁷⁹⁾.

سنستخلص من مراحل صراع البرلمان مع الملك شارل الأول استمر طوال مده حكمه وتمكن البرلمان من القضاء على تسلط الملوك على الرغم من سيطرة الجيش في نهاية حكمه الا ان البرلمان تمكن من انهاء الملكية المطلقة وحق الملوك الالهي في الحكم.

الخاتمة

اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة كما يأتي:

- 1- طبيعة شخصية الملك شارل الأول الذي كان مريض وضعيف منذ الصغر مما ادى الى ان يعتمد على الاخرين في تسير شؤون حياته. ولما كان الابن الثاني للملك، لذا اعد كفارس وليس حاكما في البداية، غير ان وفاة اخيه الاكبر ولي العهد هنري عام 1612، مما ادى الى ان يكون مكانه في ولاية عهد انكلترا.
- 2- ورث الملك شارل الأول بعد وفاة والده الخلافات مع البرلمان وذلك لتمسكه بنظرية الحق الالهي للحكم، وكذلك اتبع نهج والده الذي تمثل استدعى البرلمان الانكليزي من اجل تزويده بالاموال اللازمة للحرب، ولجئ لحل البرلمان في حالة رفضه ذلك الامر، بينما شؤون انكلترا الاخرى لا يتم مناقشتها في البرلمان، اذ كان يعتمد على نصائح مستشاريه ووزراءه المقربين له.
- 3- حاول الملك شارل الأول توطيد علاقات التعاون والصدافة مع بعض الدول ومنها فرنسا الذي تعهد لها على تقيض ما تعهد لبرلمان انكلترا، اذ اتخذ تلك السياسة ليتخلص من الارث الثقيل الذي ورثه بعد وفاة والده الملك جيمس الاول واهمها صراعه مع البرلمان.
- 4- علاقة الملك شارل الاول مع البرلمان الانكليزي الاول والثاني والثالث في المدة (1625-1629) في توتر بسبب حاجة الملك الى الاموال لتمويل قواته في الحرب، والبرلمان يحاول وضع المعوقات لوقف الحرب، غير ان ذلك ادى الى زيادة اضطراب الاوضاع في انكلترا واثر على الاهلين فيها، لذا اقر البرلمان **ملتمس الحقوق** عام 1628 الذي اوجب على الملك عدة امور في ما يتعلق بالضرائب، الا ان ذلك كان دون جدوى وحل الملك شارل الاول البرلمان وحكم انكلترا حكما فرديا.
- 5- حكم الملك شارل الاول انكلترا حكما فرديا لمدة احدى عشر عاما، واتخذ العديد من الاجراءات في تلك المدة بعد ان تخلص من قيود البرلمان بهدف جمع الاموال، لذا فرض العديد من الضرائب اهمها اموال السفن، ومنح الاحتكارات، واعادة حدود الغابات الملكية الى حدودها القديمة، والغى الهبات الى النبلاء، غير ان تلك الاجراءات ادت الى تدهور الاوضاع الاقتصادية في انكلترا وزاد من سخط الاهلين ضد سياسته.
- 6- سعى الملك شارل الاول للسيطرة على الكنيسة عن طريق توحيد الدولة والكنيسة بمساعدة الاسقف لود، وأنشئ العديد من المحاكم لمحاكمة معارضة، بعد ان سيطر على قضاتها.
- 7- حاول الملك شارل الاول السيطرة على اسكتلندا واتخذ الدين ذريعتا لذلك الامر، مما ادى الى حدوث حرب الاساقفة الاولى عام 1639، وخسارته في تلك الحرب اوجبت عليه ضرورة استدعى البرلمان للانقضاء عام 1640، وسمي البرلمان القصير لان انعقاده استمر اقل من شهر ولم يقدم الدعم له.
- 8- اما البرلمان الطويل الذي عقد في عام 1640، اذ سمي بتلك التسمية لأنه اطول برلمان، الذي استمر عقده حتى عام 1660، اما اهم اعماله، عمد الى تصفية مستشاري ووزراء الملك شارل الاول باتهامهم بعدة تهم منها خيانة انكلترا وبالتالي محكمتهم كسترافورد والاسقف لود، ثم قيد سلطة الملك شارل الاول في حل البرلمان بإقرار قانون الثلاث سنوات واجبر الملك بتمرير ذلك القانون مقابل اعانه مالية، والغى العديد من الضرائب وربط سن قانونها بموافقة البرلمان، كذلك اصدر البرلمان عريضة **الاحتجاج العظيم** عام 1641 التي وضحت فيها مساوئ ادارة الملك شارل الاول واثرها على تدهور الاوضاع في انكلترا، اذ كان هدف البرلمان التخلص من سيطرة الملك، لذا اتبع اسلوب اضعاغه بالتخلص من مستشاريه، وبالتالي يؤدي ذلك الى اضعاف حكمه، وذلك ما حدث.
- 9- صراع الملك مع البرلمان قاد الى حدوث الحرب الاهلي الاولى عام 1642 والحرب الاهلية الثانية عام 1648، وادى ذلك الى زياد تدهور الاوضاع في انكلترا الذي انعكس بشكل سلبي على الاهلين، وادى الى انهاء حكمه.
- 10- بعد انتهاء الحرب الاهلية الثانية عام 1648، قرر الجيش ان ينهي امر البرلمان والملك شارل الأول، فلم يسمح بدخول النواب المؤيدين للكنيسة الاسكتلندية وبذلك طهر البرلمان من كل النواب الذين لا يؤيدوا الجيش والمستقلين، وسمي **البرلمان المطهر** وصارت انكلترا تحت حكم الجيش.
- 11- تطور الأحداث يوضح مراحل تطور البرلمان والاساليب التي اتخذها لمواجهة تلك عقبات التي تمثلت في الحكم الفردي والملكية المطلقة وحق الملوك الالهي في الحكم، وأكد عهد الملك شارل الاول على تلك المواجهات التي ادت في النهاية الى اعدمه عام 1649.

الهوامش

- (1) Godfrey Davies, *The Early Stuarts, 1603-1660*, Oxford University Press, 2003, pp.35-39.
- (2) "King Charles I (1625– 1649)" *Britroyals- British Royal Family History*, 4005, p.1-2.
- (3) Michael Phelps, *Charles I (1600-1649) king of Great Britain and Ireland (1625-1649)*, London , 1999, pp.50-57.
- (4) *Encyclopedia Britannica, England*, 2017, p. 325.
- (5) فريديريك الخامس: ولد في أمبيرغ في البلاطينات العليا في 16 آب 1596, وهو ابن ووريث فريديش الرابع والكونتيسة لويزي يوليانا ناساو, خلف فريديش الخامس والد كأمر ناخب البلاطينات الراينية في الإمبراطورية الرومانية المقدسة في عام (1610-1623), كان عضواً بارزاً في الرابطة البروتستانتية, وهي منظمة أسسها والده لحماية البروتستانت في الإمبراطورية, صار ملك بوهيميا (1619-1620) ونظراً لعهد القصير لقب بملك الشتاء تزوج من إليزابيث ستيوارت ابنة جيمس الأول ملك إنجلترا عام 1613, توفي 29 تشرين الثاني 1632, البلاطينات مقاطعتين ألمانيتين هما السفلى والعليا بألمانيا الغربية, للمزيد ينظر:
نجاه سليم محمود محاسيس, معجم المعارك التاريخية, عمان, دار زهران, 2011, ص119;
- "Frederick V", *Encyclopedia Britannica*, op. cit, p.329.
- (6) فرديناند الكاثوليكي: سعى الامبراطور ماتياس الثاني الذي ليس لديه اولاد لضمان انتقال السلطة خلال حياته, بتعيين ولي عهد من عائلته فعين الكاثوليكي المتعصب فرديناند من ستيريا, وانتخاب لعرشي بوهيميا والمجر المملكتيين المفصولتين, الا ان تخوف بعض زعماء البروتستانت البوهيميين من فقدان الحقوق الدينية التي منحهم إياها الامبراطور رودولف الثاني, لذا كانوا يفضلون البروتستانت فريديريك الخامس ناخب البلاطينات, وبعد ان ايدوا الاخير ادى ذلك لحدوث حرب الثلاثين عام 1618, ينظر:
- Helmolt Hans Ferdinand, *The World's History: Western Europe to 1800*, W. Heinemann 1903, P.573.
- (7) *Encyclopedia Britannica*, op. cit, pp.326-327.
- (8) فرنسيس بيكن (1551-1626) ولد في لندن 22 كانون الثاني 1561, فيلسوفاً إنجليزياً ورجل دولة ومؤلف, ببيكون أصبح فارساً في 1603, وعين مستشاراً للملك عام 1604, وعمل كمدع عام لانكلترا, واشتهر أيضاً بدوره المحوري في الثورة العلمية, أشهر أعماله ضمت (The New Atlantis). وصار له اللقب Baron Verulam في 1618, ثم لقب اخر فاكونت سانت ألبان في 1621, وفاة في لندن 9 نيسان 1626, للمزيد ينظر:
- Francis Bacon, *The Essays and Counsels, Civil and Moral of Francis Bacon: all 3 volumes in a single file*, B&R Samizdat Express, 2014.
- (9) Michael Phelps, op. cit, pp.58-62.
- (10) باكنغهام: ولد في اب 1592, سمي دوق باكنغهام, وسمي السير جورج فليزرز Villiers عام (1614-1616), والبارون Whaddon عام (1616-1617), والفيكونت فليزرز Villiers (1617-1618), والمركز باكنغهام (1618-1628), رجل دول عمل الى جانب ملوك انكلترا نهاية عهد جيمس الاول وفي عهد الملك شارل الاول, كان له دور رئيسيا في المباحثات مع اسبانيا وفرنسا اثناء زواج الملك شارل الاول, الا ان فشل سياسته الخارجية ادى الى الصراع بين الملك والبرلمان, وادى لقتله في اب 1628, للمزيد ينظر:
- Robin Bunce and Others, *Stuart Britain The Crisis of Monarchy 1603–1702*, AQA A-level History, London, 2015, p.35.
- (11) Jacob Abbott, *History of King Charles the First of England*. Great Britain: Henry Altemus company, 1900, p. 230.
- (12) Michael Maclagan, *Lines of Succession: Heraldry of the Royal Families of Europe* (2nd ed.), London: Little, Brown, 1999, pp. 23-28.
- (13) *Encyclopedia Britannica*, op. cit, p.28.
- (14) Simon Schama, *A History of Britain: The British Wars 1603–1776*, London, 2001, p.13.
- (15) Brian Quintrell, *Charles I: 1625–1640*, London, 1993, PP. 4-5.
- (16) *Ibid*, pp.6-8.

- (17) Jacob Abbott ,op. cit, p.234.
- (18) F. Guizot, History of The English Revolution, London, 1958, pp. 5-12.
- (19) Samuel Rawson Gardiner, The Constitutional Documents of the Puritan Revolution 1625–1660 (3rd Revised Edition.), Oxford, Oxford University Press,1962, p. 476 .
- (20) البيورتان: تطهيرية او الاصوليين, حركة دينية مسيحية انطلقت من رحم البروتستانتية يتسم فكرها بالتمزمت والتشدد, تجمع خليطاً من الأفكار الاجتماعية, السياسية, اللاهوتية, والأخلاقية, ظهر هذا المذهب في إنجلترا في عهد الملكة اليزابيث الأولى وازدهر في القرنين السادس والسابع عشر, ونادى بإلغاء اللباس والرتب الكهنوتية, وتستند تعاليمهم إلى الإيمان بالكتاب المقدس مصدراً وحيداً للعقيدة الدينية من دون الأخذ بأقوال القديسين ورجال الكنيسة, ويقضي بأن من واجب الإنسان أن يكون سلوكه في الحياة مطابقاً لما ورد في الكتاب المقدس, وعليه أن يؤمن بعقيدة القضاء والقدر, للمزيد ينظر:
- Collins, Quoting an excerpt from John Winthrop's sermon,1999, pp. 63–65.
- (21) J. P. Kenyon, Stuart England, London, 1978,pp.43-49
- (22) J. P. Kenyon, op . cit, pp.49-51;
- عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار, التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فيينا, القاهرة, 1935,ص252-ص235.
- (23) F. Guizot, op . cit, pp.39-45 .
- (24) وليم لود: ولد في تشرين الاول 1573, قس وسياسي إنكليزي, كبير أساقفة كانتبري (1633 - 1645) والمستشار الديني للملك تشارلز الأول. أنشأ كرسيا للعربية في جامعة أكسفورد سنة 1636, وسمى إدوارد بوكوك أول أستاذ لها, قاوم أنصار التطهيرية فكان ذلك من أسباب نشوب الحرب الأهلية الإنكليزية, حكم عليه بتهمة الخيانة العظمى وأعدم في كانون الثاني 1645, ينظر: نجيب العقيقي, المستشرقون, ج 2 , القاهرة, دار المعارف بمصر, ط3 , 1964, ص 432.
- (25) جون إليوت (1592-1632) المفكر الانكليزي وزعيم المعارضة, وله كتاب بعنوان (اعتذار لسقراط), ينظر: طالب محيبس حسن الوائلي, البرلمان الانكليزي الحديث صراع من اجل السلطة 1457-1833, لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, ع الخامس, السنة الثالثة, 2011, ص26.
- (26) Richard Cust, Charles I: A Political Life, London,2004,p.44.
- (27) Samuel Rawson Gardiner, op . cit , p. 476;
- طالب محيبس حسن الوائلي, المصدر السابق, ص27-ص28.
- (28) Richard Cust, op . cit , p.62 .
- (29) Pauline Gregg, King Charles I, London: Dent,1981, p.145.
- (30) Christopher Hibbert, Charles I, London: Weidenfeld & Nicolson,1968,p.187.
- (31) Mark A. Kishlansky, John Morrill, "Charles I (1600–1649)",Oxford Dictionary of National Biography, Oxford University Press, October 2008,pp.34-35
- (32) F. Guizot, op . cit, pp.85-91 .
- (33) Mark A. Kishlansky, John Morrill, p.36.
- (34) F. Guizot, op . cit, p.434.
- (35) Samuel Rawson Gardiner, op . cit ,pp. 476-477 .
- (36) Charles Carlton , Charles I: The Personal Monarch (Second ed.), London, 1995, pp. 350-354.
- (37) L. J. Reeve, Charles I and the Road to Personal Rule. Great Britain: Cambridge University Press,1989, p. 325;
- المزيد من التفاصيل عن عقيدة ارمينيان ينظر: Robin Bunce and Others , op . cit, p.45
- (38) الذي سمح بالأنشطة الرياضية في يوم السبت, ينظر: Pauline Gregg, op . cit, p.160
- (39) J. P. Kenyon, op . cit, pp.52-56.
- (40) Kevin Sharpe, The Personal Rule of Charles I, New Haven & London, Yale University Press,1992,pp. 53-54.
- (41) F. Guizot, op . cit, p.445.

- (42)Kevin Sharpe, op . cit ,pp.53-54 .
- (43)Mark A. Kishlansky, John Morrill, p.37.
- (44) F. Guizot, op . cit, p.446.
- (45) Kevin Sharpe, op . cit ,p.54.
- (46)David Scoot ,Politics and War in the Three Stuart Kingdoms (1637-1649), England, 2003, pp.58-67.
- (47)David L. Smith, The Stuart Parliaments 1603–1689, London: Arnold, 1999,pp.5-8;
- عبدالوهاب سنان النوارى, التطور الدستوري في إنجلترا / بريطانيا (1215-1914 م), (د.م.), 2014, ص32
- (48) صباح كعدان, شارل الاول, الموسوعة العربية, المجلد العاشر, (د.م), 2011, ص729.
- (49)Toni Ford, The Monarchs: King Charles I (1625-1649) - The King Who Lost His Head, The Anglotopia magazine, June 10, 2015,p.5 .
- (50)F. Guizot, op . cit, pp. 434-444.
- (51) سترافورد: انضم سترافورد إلى الخدمة الملكية في 1628 بعد ان اقتعه باكنغهام وعمل الى جانب لود, وكان أكثر نفوذا وزراء الملك شارل الاول, وصار نائب رئيس ايرلندا منذ 1632, للمزيد ينظر:
Ibid, pp. 446-450.
- (52) David Stevenson, The Scottish Revolution 1637–1644, Newton Abbot: David & Charles,1973,pp. 24-36.
- (53)Ibid, pp. 37-45 .
- (54)David L. Smith, op . cit ,pp.9 -10.
- (55)Simon Schama, op . cit, pp.13-14 .
- (56)F. Guizot, op . cit, pp.449-452 ;
ابو الفتوح عطية, بريطانيا العظمى, مجلة الرسالة, ع 938, مصر, 2015, ص35.
- (57)Ibid, pp.453-459.
- (58)David L. Smith, op . cit ,pp.11-13
- (59)Alison Weir, Britain's Royal Families: A Complete Genealogy,London,1996,pp. 87-94.
- (60)David Stevenson, op . cit ,pp.38-45.
- (61)Raymond Gillespie, Seventeenth Century Ireland (Third ed.), Dublin: Gill & McMillon,2006,pp.187-190 .
- (62)Nicholas Canny, Making Ireland British, 1580 - 1650 , London,Oxford University Press, 2003, pp.46-49.
- (63)Richard Cust, op . cit , p268 .
- (64) Caroline M. Hibbard, Charles I and the Popish Plot, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1983,pp.56-63.
- (65)David L. Smith, op . cit , p.14.
- (66) Simon Schama, op. cit, pp.14-15.
- (67) Britroyals - British Royal Family History , op. cit, p.2.
- (68) صباح كعدان, المصدر السابق, ص729.
- (69)Simon Schama, op. cit, p.17.
- (70)The Columbia Encyclopedia, 6th ed., The Columbia University Press, 2017, p. 402 .
- (71)Encyclopedia Britannica, op . cit, p.329 .
- (72) F. Guizot, op . cit, p. 453.
- (73)Encyclopedia Britannica, op . cit, p.329.
- (74) أوليفر كرومويل: وُلد في 25 أبريل 1599, قائد عسكري وسياسي إنجليزي, اعتبره نقاده أحد القادة الديكتاتوريين, يُعرف بأنه هزم الملكيين في الحرب الأهلية الإنجليزية عام 1648, جعل إنجلترا جمهورية وقاد

كومولت إنجلترا, وتوفي في 3 سبتمبر 1658, للمزيد ينظر: صالح احمد عبوش, انكلترا في عهد أوليفر كرومويل(1649-1658) يدراسة تاريخية, مصر, دار الناشر العرب, (د.ت), ص77-84.

(75) Maurice Ashley, Charles I and Cromwell, 1988, pp. 45-48 .

(76) David L. Smith, op . cit , p. 17-19

(77) Maurice Ashley, op. cit , p.50;

حافظ عفيف باشا, الانكليز في بلادهم, القاهرة, 1935, ص107.

(78) Graham Edwards, The Last Days of Charles I, Stroud: Sutton Publishing, 1999, pp. 254-257.

(79) Roger Lockyer, The Trial of Charles I, London, Folio Society, 1959, p.143.

المصادر

اولا: الوثائق

-Bacon, Francis, The Essays and Counsels, Civil and Moral of Francis Bacon: all 3 volumes in a single file, B&R Samizdat Express, 2014.

- "King Charles I(1625– 1649)" Britroyals- British Royal Family History, 4005.

-Gardiner, Samuel Rawson, The Constitutional Documents of the Puritan Revolution 1625–1660 (3rd Revised Edition.), Oxford, Oxford University Press, 1962.

-Weir, Alison, Britain's Royal Families: A Complete Genealogy, London, 1996.

ثانيا: المذكرات الشخصية:

-Collins, Quoting an excerpt from John Winthrop's sermon, 1999.

ثالثا: الكتب:

ا-الكتب الوثائقية:

- Guizot, F., History of The English Revolution, London, 1958.

-Maclagan, Michael, Lines of Succession: Heraldry of the Royal Families of Europe (2nd ed.), London, 1999.

ب- الكتب الانكليزية:

-Abbott, Jacob. History of King Charles the First of England. Great Britain: Henry Altemus company, 1900 .

-Ashley, Maurice, Charles I and Cromwell, 1988.

- Bunce, Robin and Others ,Stuart Britain The Crisis of Monarchy 1603–1702, AQA A-level History, London, 2015.

-Canny, Nicholas, Making Ireland British, 1580 - 1650 , London, Oxford University Press, 2003.

-Carlton, Charles, Charles I: The Personal Monarch (Second ed.), London, 1995.

- Cust, Richard, Charles I: A Political Life, London, 2004.

- Davies, Godfrey, The Early Stuarts, 1603-1660, Oxford University Press, 2003.

-Edwards, Graham, The Last Days of Charles I, Stroud: Sutton Publishing, 1999.

- Ferdinand, Helmolt Hans, The World's History: Western Europe to 1800, W. Heinemann, 1903.

-Gillespie, Raymond, Seventeenth Century Ireland (Third ed.), Dublin: Gill & McMillon, 2006.

-Gregg, Pauline, King Charles I, London: Dent, 1981.

-Hibbard, Caroline M., Charles I and the Popish Plot, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1983.

- Hibbert, Christopher, Charles I, London: Weidenfeld & Nicolson,1968.
- Kenyon, J. P., Stuart England, London, 1978.
- Lockyer, Roger, The Trial of Charles I, London, Folio Society,1959.
- Phelps, Michael, Charles I (1600-1649) king of Great Britain and Ireland (1625-1649), London , 1999.
- Quintrell, Brian, Charles I: 1625–1640, London, 1993.
- Reeve, L. J.. Charles I and the Road to Personal Rule. Great Britain: Cambridge University Press,1989.
- Schama, Simon, A History of Britain: The British Wars 1603–1776, London, 2001.
- Sharpe, Kevin, The Personal Rule of Charles I, New Haven & London, Yale University Press,1992.
- Smith, David L., The Stuart Parliaments 1603–1689, London Arnold, 1999.
- David Scot ,Politics and War in the Three Stuart Kingdoms (1637-1649), England, 2003.
- Stevenson, David, The Scottish Revolution 1637–1644, Newton Abbot: David & Charles,1973. .

العربية:

- حافظ عفيف باشا، الإنكليز في بلادهم، القاهرة، 1935.
- صالح احمد عبوش، انكلترا في عهد أوليفر كرومويل(1649-1658) بدراسة تاريخية، مصر، دار الناشر العرب،(د.ت).
- عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فيينا، القاهرة، 1935.
- عبدالوهاب سنان النوارى، التطور الدستوري في انجلترا / بريطانيا (1215-1914م)، (د.م)، 2014.
- نجيب العقيقي، المستشرقون، ج 2 ، القاهرة، دار المعارف بمصر، ط3، 1964.

رابعاً: الدوريات:

أ- الإنكليزية:

- Toni Ford, The Monarchs: King Charles I (1625-1649) - The King Who Lost His Head, The Anglotopia magazine, June 10, 2015.

ب-العربية:

- ابو الفتوح عطية، بريطانيا العظمى، مجلة الرسالة، ع 938، مصر، 2015.
- طالب محيبي حسن الوائلي، البرلمان الإنكليزي الحديث صراع من اجل السلطة 1457-1833، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ع الخامس، السنة الثالثة، 2011.

خامساً: الموسوعات والقواميس:

أ- الإنكليزية:

- Encyclopedia Britannica, England, 2017.
- Kishlansky, Mark A., Morrill, John , "Charles I (1600–1649)", Oxford Dictionary of - National Biography, Oxford University Press, October 2008.
- The Columbia Encyclopedia, 6th ed., The Columbia University Press, 2017

ب-العربية:

- صباح كعدان، شارل الاول، الموسوعة العربية، المجلد العاشر، (د.م)، 2011.
- نجاة سليم محمود محاسبي، معجم المعارك التاريخية، عمان، دار زهران، 2011.